الملخص

يعد الإرهاب ظاهرة تؤثر على حريات الأفراد وحقوقهم، ما يتطلب مواجهتها بإجراءات فعالة؛ ولكن تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة الإرهاب بطريقة صارمة بها يكفل القضاء على الإرهاب وتوقيع العقوبات القاسية واتخاذ الإجراءات الاستثنائية ضدهم ليس أمراً سهلاً، بل إنه يثير بعض الصعوبات التي ترجع إلى عدم مراعاة حقوق وحريات الإنسان الأساسية، كما أن مكافحة الإرهاب قد ترتبط بتدخل بعض الدول الكبرى فيما يعد من الشؤون الداخلية لبعض الدول الأخرى الأمر الذي يؤثر على سيادتها واستقلالها.

وتشكل ظاهرة الارهاب حدثاً مهماً وجوهرياً، وهي من اخطر الظواهر الدولية التي اجتمعت الدول على ضرورة مواجهتها وباتت تؤثر في تشكيل بنية النظام الدولي، إذ يمثل الارهاب تحدياً اقليمياً ودولياً مشتركاً، فمع دخول (داعش) الى الاراضي العراقية في العام ٢٠١٤، تصاعدت الضرورات الامنية لمواجهة ذلك الخطر المحدق بكل دول المنطقة، خاصة بعد تزايد المناطق المسيطر عليها من قبل تنظيم (داعش) في كل من سوريا والعراق، ورغبة العراق في القضاء على التنظيم في العراق، وكل هذه التداعيات تحتاج الى مواجهة التنظيمات الارهابية فق معايير حقوق الانسان العالمية.

بيّن البحث الأمور المهمة التي تبحثها الرسالة ممثلة بدور الاجهزة العسكرية والامنية العراقية في تعزيز حقوق الانسان في العراق وكذلك الدور الإنساني المهم الذي مارسته القوات المسلحة العراقية في عملياتها ضد التطرف والارهاب في العراق ومدى التزامها بالاتفاقيات والقوانين الدولية الخاصة بتنظيم العمليات العسكرية من الناحية الانسانية.

لذلك تهدف الرسالة الى اظهار العلاقة بين انتهاك حقوق الانسان وعمليات مكافحة الارهاب في العراق، ذلك أن الدولة عندما تقوم بعمليات مكافحة الارهاب فإنّها تكون مضطرة، وفي بعض الأحيان مستغلة لهذه الظروف، نتيجة مرور الدولة بظروف غير اعتيادية من اضطرابات وتفشي الارهاب وانفلات الأمن من أجل إعادة الأمور إلى نصابها أنْ تضحي ببعض حقوق الإنسان.

واخيراً، توصلت الرسالة إلى جملة من النتائج والمقترحات لتجنب حالات انتهاك حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الارهاب المستقبلية، نذكر منها:

١- بناء استراتيجية قائمة على استهداف الجانب الفكري لتلك الجماعات الارهابية الدخيلة على المجتمع العراقي، وتوضيح الأسس التكفيرية التي تقوم عليها تلك الجماعات الارهابية وتقوم بتضليل فئة معينة من المجتمع واستدراجهم الى أوكارهم المظلمة .

٢- التركيز على الجانب الاعلامي في القنوات الرسمية والصحف والمجلات الحكومية، للتعريف بأخطار الجماعات الارهابية والاعمال غيرالإنسانية المجّرمة والتي تتبناها وتسعى من خلالها إلى استهداف المجتمع العراقي.

٣- اتباع سياسات من قبل الحكومة يتم من خلالها القضاء على اهم المشكلات التي قد تمثل مدخلاً مناسباً من قبل الجماعات الارهابية لاجتذاب بعض الفئات اليهم، ومن أولها القضاء على الفقر، والحاجة، والعمل على توفير فرص العمل للعاطلين، وتحسين المستوى التعليمي الذي يمثل الاساس لمواجهة الفكر المتطرف، إضافة إلى العمل على توفير الخدمات الصحية والضمان الصحي، والسكن المناسب، والنهوض بالحالة الاجتماعية لفئات معينة من المجتمع وعدم السماح لتلك الجماعات الارهابية، باستغلالهم.

٤- إيلاء اهمية لموضوع حقوق الانسان، إذ إنّ تفعيل هذا الجانب يوفر نقطة اساسية ومفتاحاً لمواجهة الجماعات الارهابية، التي تخلق في كثير من الاحيان صورة وإنطباعاً عن المظلومية التي تمارسها الدول والحكومات والتي يجيب مواجهتها والتصدي لها، إذ ان اعطاء جانب حقوق الانسان أهمية واحترام كافة الفئات المجتمع والاقليات يُعَد خطوة مهمة واساسية في مواجهة الارهاب، والفكر المتطرف العنيف.

٥- السعي لتبني استراتيجية قائمة على وحدة المجتمع، والتركيز على السياسيات التي تؤكد وتعزز من وحدة المجتمع العراقي وإنّ كافة ابناء المجتمع بكافة طوائفه وأعراقه ينتمون الى هذا البلد العظيم وأنّ الجميع هم مواطنون لهم نفس الحقوق وعليهم ذات الواجبات، وهي نقطة اساسية في مواجهة الارهاب الذي يتغدى على زرع الكراهية والطائفية في المجتمع، والتأكيد على التفرقة بين ابناء الوطن الواحد ومن ثمّ فيجب على الحكومة العراقية اتباع سياسات معززة للوحدة الوطنية بين كافة فئات المجتمع العراقي .

٦- التركيز على جانب الامن السيبراني والتقليل من فرص استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات وخاصة الانترنيت من قبل تلك الجماعات لارتكاب اعمال ارهابية او التحريض عليها، او السعي لاستدراج بعض الافراد للانضمام اليهم، ومن ثمّ فلابد من وجود سياسات تعتمد فيها على الجهود الدولية والاقليمية لتعزيز هذا الجانب وتطوير القدرات العراقية لمواجهة الارهاب الرقمي والاستعانة بدول ذات الخبرة في هذا المجال، إضافة إلى خلق وتعزيز شراكات وطنية وإقليمية ودولية لتبادل الخبرات والمعلومات وتعزيز الامن السيبراني لمكافحة الجماعات الارهابية.

٧- التركيز على الجوانب العسكرية وتطوير مهارات القوات الامنية العراقية لمواجهة تلك الجماعات الارهابية والتصدي لأي اعمال ارهابية، وتأمين الحدود البرية، والبحرية ،والجوية وصولاً الى منع تام لدخول أي ارهابين أو مشتبه بهم من خلال الحدود مع عدد من الدول وكذلك مراقبة حركة البضائع غير المشروعة والتي تشمل الأسلحة والأموال التي قد تستخدم لتمويل الجماعات الارهابية وصولاً الى القضاء التام على تلك الجماعات المندسّة والدَّخيلة في المجتمع.